المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

DÉLÉGATION INTERMINISTÉRIELLE AUX DROITS DE L'HOMME
INTERMINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAIN RIGHTS

Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco

Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Kingdom of Morocco
MINISTRY OF JUSTICE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

MINISTÈRE DE L'INCLUSION ÉCONOMIQUE
DE LA PETITE ENTREPRISE, DE L'EMPLOI ET DES COMPÉTENCES
MINISTRY OF ECONOMIC INCLUSION
SMALL BUSINESS, EMPLOYMENT AND SKILLS

يونيسف لكل طفل

PNUD

UNFPA

المنتدى العربي الإفريقي حول

المقاولة وحقوق الإنسان

"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"

التقرير التركيبي

مراكش

24 و25 يونيو 2025

الفهرس

توطئة.....3

تقديم.....4

أولًا: سياق تنظيم المنتدى: أبعاد إقليمية ودولية متطورة للعلاقة بين المقاولة وحقوق الإنسان.....5

ثانيًا: الأهداف المتوخاة: تعزيز التقاطع بين السياسات الاقتصادية ومبادئ حقوق الإنسان.....6

ثالثًا: متطلبات المرحلة التحضيرية قبل إعداد الاتفاقية الإطارية، عقب دخول المبادئ الدولية حيز النفاذ.....8

رابعًا: الانكباب على صياغة خطط وطنية ترتكز على معالجة قضايا جوهرية.....9

السيد المندوب رفقة ممثلي وكالات أممية.....14

خامسًا: المبادرات الدولية للاستثمار: رافعة للتعاون والاندماج الاقتصادي والنهوض بحماية حقوق الإنسان بالمقاولات.....14

جانب من الأروقة المنظمة على هامش المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان.....15

سادسًا: تعزيز أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في النهوض بمجال المقاولة وحقوق الإنسان.....16

سابعًا: من الحوارات إلى الالتزامات والتوجهات:.....17

مـــــــلاحـــــــق.....19

توطئة

السيد محمد الحبيب بلكوش،
المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

تولي المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، أهمية خاصة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ يساعد على النهوض بحقوق الإنسان ويحفظ كرامة المواطن.

إنه التوازن المنشود الذي يضمن من جهة بلوغ النمو الاقتصادي ومن جهة اخرى إرساء الممارسات الفضلى على مستوى المقاولات لحماية من يشتغل بها، رغم التحديات التي تفرضها طبيعة هذه العلاقة الثنائية في سياق دولي وإقليمي مضطرب يفرض إكراهات وصعوبات تحول دون كسب رهان التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والالتزامات لاسيما تلك المرتبطة بحقوق الإنسان.

من هذا المنطلق، ولفتح آفاق الحوار الإقليمي، استضافت بلادنا، يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول موضوع: "المقاولة وحقوق الإنسان: من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، الذي نظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتنسيق مع عدد من الشركاء، وبحضور أكثر من 300 مشاركة ومشارك من 32 دولة عربية وإفريقية.

لقد شكل المنتدى فضاء للحوار والتشاور بشأن قضية المقاولة وحقوق الإنسان، باعتبارها قضية مركزية فرضت اعتماد مقاربة جديدة مزجت بين تنمية المقاولة وضمان حقوق الإنسان، لذا يمكن القول بأن المنتدى العربي الإفريقي حقق أهدافه سواء من حيث طبيعة البرنامج الذي أطر أشغاله، أو من حيث نوعية الحضور وقوة النقاش الذي جعل من المنتدى ورشا مفتوحا لمطارحة القضايا التي تهم محيطنا الإقليمي.

وبمناسبة نجاح هذه المحطة، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق لكل من ساهم في إطلاق هذه الدينامية الإقليمية التي مكنت من تعزيز الشراكات وتقاسم التجارب خدمة لرقي شعوبنا وضمانا لمستقبل أفضل لمجتمعاتنا.

تقديم

شهدت المملكة المغربية بتاريخ 24 و25 يونيو 2025 تنظيم المنتدى العربي الإفريقي الأول حول المقاولة وحقوق الإنسان بمدينة مراكش تحت شعار " ***من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان*** ". جاء هذا الملتقى بمبادرة وتنظيم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبدعم وشراكة فعالة من مؤسسات وطنية ودولية، في مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. إن استضافة المملكة لهذا المنتدى تنبع من قناعتها الراسخة بأهمية الموضوع، وهو ما تجلى في رؤيتها الوطنية المتبلورة منذ وقت مبكر. فقد أكدت الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى "تكاملات الاستثمار" سنة 2005، على أهمية المزاوجة بين الأهداف المشروعة للربح واعتماد معايير كونية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة، مشددة على أن المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين لا تنفصل عن مسؤولية المقاولات.

صورة جماعية بمناسبة اختتام فعاليات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

شهد المنتدى حضورًا نوعيًا وتنوعًا لافتًا في المشاركات. حيث التأم ما يزيد عن 300 مشارك ومشاركة يمثلون 32 دولة إفريقية وعربية، من الحكومات، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، والمنظمات الدولية، وخبراء عن أزيد من 180 هيئة أممية ومنظمة دولية، وجامعة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. لم يكن هذا الحدث مجرد لقاء عابر، بل كان بمثابة تأكيد راسخ على أن التحديات الراهنة لا تشكل عائقًا أمام التقاء الرؤى، بل فرصة سانحة لتعزيز الحوار البناء، وتبادل الخبرات، وتقاسم التجارب. فغاية المنتدى هي مواكبة الدينامية الدولية، وجعل الفضاءات الإقليمية مناسبة سانحة لإيجاد الترابط والتكامل بين المنظومة الدولية والمنظومات الإقليمية لحقوق الإنسان، واستثمار فرص التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول ومنظوماتها المؤسساتية والفاعلين المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان. لقد كان الهدف الأسمى وما زال يتجلى في ترسيخ أسس رؤية جماعية قادرة على مواجهة رهانات المستقبل، وتحقيق التوازن المنشود بين كرامة الإنسان، ونمو الاقتصاد، وازدهار المقاولات، ورفاه المجتمعات. وساهم صناع القرار ومسؤولو المؤسسات الوطنية والدولية في بلورة مرتكزات هذا الموضوع ورصد تحولاته داخل المنظومة الدولية ومتطلبات النهوض به. في المقابل، سلط فاعلو المجتمع المدني، وأصحاب الخبرات الميدانية والتجارب

المبتكرة، الضوء على قضايا وتحديات ينبغي إدماجها ضمن أولويات التفعيل، لضمان ترجمة الالتزامات إلى منجزات ملموسة على أرض الواقع. هذا التكامل في الأدوار يعكس إيمانًا عميقًا بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأطراف. نستعرض فيما يلي الخطوط العريضة لأبرز الأفكار والإنتظارات التي خلص إليها هذا اللقاء الهام، مقسمة وفق المحاور الأساسية التالية:

أولًا: سياق تنظيم المنتدى: أبعاد إقليمية ودولية متطورة للعلاقة بين المقاولة وحقوق الإنسان

افتتاح المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان مراكش 24 يونيو 2025

شهد السياق العالمي والمحلي دينامية متسارعة بشأن موضوع المقاولة وحقوق الإنسان، مما جعل تنظيم هذا المنتدى لحظة مفصلية. وتُعد هذه الدينامية نتاجًا لتطورات قانونية ومؤسساتية عميقة، انطلقت مع اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011. والتي شكلت نقلة نوعية، تُمهد الطريق الآن لجهود دولية مكثفة نحو إعداد اتفاقية دولية جديدة ملزمة. وتستند هذه الاتفاقية المرتقبة، التي لا تزال في طور المخاض في ظل تباين المواقف والمصالح، إلى مرجعيات دولية راسخة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذين استغرق اعتمادهما عقودًا طويلة في سياق دولي متقلب. وقد مثلت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتلك الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الصلة أحد المنطلقات الأساسية التي تم تدارسها خلال هذا المنتدى، باعتبارها تشكل حدًا أدنى من معايير الحماية الواجبة والتوجهات الاسترشادية المؤطرة.

تُعزى أهمية بناء منظومة حقوق الإنسان في جوهرها إلى أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها، ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية، والتصدي للاختلالات التي تعرفها، وذلك بهدف ضمان الكرامة البشرية والحفاظ على الأمن والسلم في العالم وداخل الدول والمجتمعات، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني. وقد تبين أن تحقيق هذا الهدف النبيل يقتضي مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة.

في هذا الصدد، أظهر المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان توافقًا واسعًا حول ضرورة بناء دينامية إقليمية مشتركة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين دول المنطقتين العربية والإفريقية. هذا الالتزام ينبع من المبادرات والأجندات الدولية والإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات والمصالح الوطنية وحاجات المجتمعات المحلية. وقد أبرز المنتدى بوضوح الترابط الوثيق والتكامل بين الديناميات الاقتصادية والالتزامات الحقوقية. فالمقاولة لم تعد مجرد كيان اقتصادي، بل فضاء حيوي تُمارس فيه الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وتُعد وسيلة للتمتع بها. وهو ما يستدعي ضرورة إحاطة أدوار المقاولات وأنشطتها بالحماية القانونية والقضائية، لضمان مواءمة تامة بين الأهداف الاقتصادية والمبادئ الحقوقية، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية.

حضور وازن بمناسبة افتتاح المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

في هذا الإطار، أكدت النقاشات أن العمل الجاري على الصعيد الأممي لاعتماد صك ملزم للدول سيكون أساسًا لترسيخ الوقاية والإنصاف، وأن الأطراف الإقليمية تواكب باهتمام هذا العمل وتشارك فيه في ظل حرصها على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول والتوازن فيما يهم الالتزامات المترتبة عنه. وتعزيزًا لهذه الدينامية، يُشكل هذا المنتدى حلقة إضافية في سلسلة من اللقاءات الإقليمية الهامة التي سبقت، مثل المؤتمر البرلماني الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية واللقاء الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان والحوار العربي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مما يعكس رغبة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر وتعزيز الحوار والتعاون بين المنطقتين العربية والإفريقية.

ثانيًا: الأهداف المتوخاة: تعزيز التقاطع بين السياسات الاقتصادية ومبادئ حقوق الإنسان

تجسدت الأهداف الرئيسية للمنتدى في السعي نحو تحقيق تكامل حقيقي بين السياسات الاقتصادية ومبادئ حقوق الإنسان، بما يضمن تنمية مستدامة وعادلة، من خلال التأكيد بشكل كبير على ضرورة تحقيق توازن بين حرية المبادرة والاستثمار والربح والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في سياق الأعمال التجارية، وذلك على اعتبار أن هذا التوازن ليس مجرد خيار فقط، بل هو إيمان عميق بأن التنمية المستدامة ينبغي أن ترتكز أساسًا على مبادئ حقوق الإنسان لضمان الكرامة الإنسانية وتعزيز السلام. كما تم التأكيد على أن حقوق الإنسان يجب أن تشكل مرتكزًا للتنمية، وأن هناك منظمات دولية ترافق العديد من الدول في تقليص المخاطر والآثار الناجمة عن أنشطة المقاولات، وأن هذا العمل يتطلب التضامن بين القطاع الخاص والدولة والمستهلكين وتطوير أدوات عمل وتنسيق وتعاون.

كما أبرز المنتدى أن المقاولات هي كيانات فاعلة وأساسية في إعمال حقوق الإنسان، لا سيما على مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فالمقاولة تعد مسؤولة عن حماية حقوق العمال والزبائن، كما أنها تساهم بشكل أساسي في تحقيق الوفرة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية الشاملة مع الحفاظ على البيئة.

السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان يفتتح أشغال المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان في مراكش يوم 24 يونيو 2025

إن هذا الدور المحوري للمقاولة يجعلها شريكًا حيويًا في بناء مجتمعات عادلة وكريمة، على اعتبار أنها بقدر ما تشكل آلية مربحة وهدفًا مشروعًا من زاوية اقتصادية، بقدر ما تعد فضاء للتمتع بحقوق الانسان وممارستها، وهو الأمر الذي ينبغي أن يجعل من الطموح الربحي للمقاولة مقترنا برافعة حقوقية تصون الكرامة الإنسانية، وبالخصوص من خلال احترام جملة من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية المؤطرة، والتي يتعين أن تُؤخذ بعين الاعتبار من طرف الفاعلين الاقتصاديين.

في هذا السياق، أكد المنتدى على تزايد التزامات ومسؤوليات المقاولة لتحقيق نماذج اقتصادية أكثر إنصافًا، خاصة وأن المقاربة الاقتصادية المحضة المختزلة في الربح والتنافسية أصبحت قاصرة عن الإجابة عن أسئلة التنمية الشاملة. وأكدت النقاشات على دور الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال كمدخل أساسي لتطوير نماذج تنموية مستدامة تجلب الأمن وتحقق السلم الاجتماعي وناقش المنتدى أهمية مد الجسور بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد سيكون مؤطرًا للحوارات المستقبلية وذا فائدة على مستوى الحد من المس بحقوق الانسان، خاصة وأن تعاظم كلفة الفساد يزيد من مسؤولية المقاولة لتحقيق نماذج اقتصادية أكثر إنصافًا تترجم من خلال مبادراتها لمكافحة الفساد والارتقاء بالنزاهة والشفافية كأسس لاستراتيجية المقاولة. وفي هذا السياق خلصت المناقشات إلى أن قياس الالتزام الحقوقي للمقاولة يرتبط بقدرتها على بناء منظومة حكامة شفافة، وأن تكون شريكًا في بناء الثقة والوقاية من الفساد من خلال تفعيل آليات التبليغ، لاسيما في ظل وجود استعداد للهيئات الوطنية المتخصصة لدعم ومواكبة المقاولات في ترسيخ أسس النزاهة والشفافية.

ثالثًا: متطلبات المرحلة التحضيرية قبل إعداد الاتفاقية الإطارية، عقب دخول المبادئ الدولية حيز النفاذ

استحضر المنتدى تسارع الدينامية الدولية والإقليمية لدمج حقوق الإنسان في ممارسات الأعمال، والأخذ في الاعتبار العمل الجاري على الصعيد الأممي لاعتماد صك ملزم للدول في هذا الشأن (الاتفاقية الدولية المرتقبة)، حيث تم التأكيد على مجموعة من المتطلبات الأساسية للمرحلة التحضيرية قبل إعداد هذا الصك الدولي ودخوله حيز النفاذ. وتهدف متطلبات هذه المرحلة إلى إرساء إطار قانوني واضح يحدد مسؤوليات الدول، على اعتبار أن المقاولات تُعد جزءًا لا يتجزأ من السياسات العمومية. هنا اتضح أنه من الضروري أن تندرج توجهات المقاولات ضمن إطار يضمن الضوابط القانونية الكفيلة بتنظيم نشاطها، بما يحقق التوازن بين حماية مصالح المستثمرين من جهة، واحترام شروط العمل والبيئة الحقوقية للمقاولة، من جهة أخرى. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز حكامة الاقتصاد في الدول النامية بالنظر لانعكاسات نشاط المقاولات على حقوق الإنسان، وللتحديات التي تواجهها المقاولات الصغرى والمتوسطة في المنطقة.

السيد المندوب الوزاري يلقي كلمته في الجلسة الافتتاحية للمنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

وتم التأكيد على الأهمية البالغة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول، لا سيما في مجال ترسيخ البعد الحقوقي والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، مع الإلحاح على ضرورة الاستفادة من النماذج الناجحة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي والدولي. وقد تم عرض تجارب مقارنة للمجهودات والمسارات المؤسساتية والقانونية للدول المشاركة في مواجهة تحديات المقاولة وحقوق الإنسان، سواء عبر الانخراط في الدينامية الدولية أو إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات. وقد أدركت المناقشات أن مسار التقدم في هذا المجال ليس خطيًا بل يتسم بالتدرج والترصيد والتراكم، مما يستدعي تبادل الخبرات والتجارب لمعالجة التحديات والاختلالات المحتملة في التنفيذ العملي.

ومن أبرز التحديات التي تم تسليط الضوء عليها ضرورة ضمان التفاعل الإيجابي للمقاولات مع المعايير ذات الصلة والالتزام بالتشريعات الوطنية التي تتماشى مع الالتزامات الدولية المتزايدة. في هذا السياق، تم التشديد على أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة هذا الموضوع، من خلال ترسيخ

قيم وثقافة حقوق الإنسان في بيئة الأعمال وداخل المقاولات، وتشجيع الممارسات الفضلى التي تُعزز المسؤولية الاجتماعية وتدعم الأبعاد التضامنية.

شخصيات وطنية وضيوف أجانب في افتتاح المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

ودعا المنتدى إلى بلورة صك قانوني دولي يعكس التوازن بين الالتزام الدولي واحترام السيادة الوطنية، ويعزز حضور أصوات دول الجنوب في صياغة الأطر القانونية الدولية. وتم التأكيد في هذا الشأن، على أن هذا الصك يجب أن يأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول وتحقيق التوازن في الالتزامات المترتبة، إيمانًا بأنه لا يوجد حل وحيد، بل أجوبة متكاملة تشمل مختلف المرجعيات الأممية. وأثارت المناقشات ضرورة استحضار الاتفاقية المرتقبة لدور الأطراف المعنية وشمولها لطيف واسع من الفاعلين والشركاء، وفي مقدمتهم: الدولة، والمقاولة، والفرقاء الاجتماعيون من نقابات مركزية، وتمثيليات العمال. كما تم التشديد على أهمية تعبئة الدول ومؤسساتها للمساهمة في المشاورات القائمة حول الصك الدولي، وتعميق التشاور وإشراك كافة الأطراف المعنية، ضمن إطار أوسع يشمل التعاون على صعيد الشبكات الدولية المعنية بقضايا حقوق الانسان ولاسيما الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والشبكات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلصت النقاشات إلى أن هذا التوجه الدولي يفرض التزامات جديدة على مستوى الحوار الاجتماعي ويفتح آفاقًا لمقاربات تشاركية متعددة المستويات، كما يفرض الاهتمام بتكييف آليات الانتصاف والوساطة (قضائية، وساطية، وشبه قضائية)، وحسب طبيعة الانتهاك، مع متطلبات تحقيق التوازن والانصاف المؤسساتي المطلوب. وفي هذا الإطار، أكد المنتدى على الدور الحاسم لأجهزة العدالة في حماية حقوق الإنسان، وضمان الشفافية، وتوفير الأمن القانوني والقضائي للفاعلين الاقتصاديين، بما يعزز الثقة ويحمي الابتكار ويجلب الاستثمار. وقد تم الإلحاح في هذا الباب، على أهمية وضوح مسارات الولوج إلى القضاء في القضايا المتعلقة بالخروقات الحقوقية.

رابعًا: الانكباب على صياغة خطط وطنية ترتكز على معالجة قضايا جوهرية

أكدت المناقشات على التحديات المشتركة التي تواجه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الانسان، ودعت إلى تنسيق الجهود وتوحيد الرؤية وخلق التكاملية والانسجام على صعيد السياسيات والبرامج العمومية، من خلال تبني خطط عمل وطنية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، تمكن من جعل المقاولة ركيزة أساسية في حماية كرامة الإنسان، ودعم تبني المقاولات لممارسات قائمة على حقوق الإنسان، وتقييم أثر أنشطتها على التمتع بحقوق الانسان، والاهتمام

بجوانب بناء القدرات، وتعزيز الوعي بالمسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية. هذا إضافة إلى إحداث آليات للتنفيذ والحكامة والتتبع.

وقد اتضح من مناقشة التجارب الدولية المعروضة خلال المنتدى أن الخطط الوطنية ستكون بمثابة مرآة عاكسة لمدى التقدم المحرز، وخريطة طريق مرجعية لتقييم مستوى تنفيذ البرامج والسياسات، وقياس الأثر والفجوات القائمة. كما تساهم هذه الخطط في تحديد مواضع الإخفاق وتحديد المسؤوليات في حال عدم تحقق المؤشرات ومعالجة التحديات واستخلاص الدروس المستخلصة.

وقد تبين من خلاصات التجارب الدولية، أنه بالرغم من أهميتها وفائدتها على مستوى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، فإنها تبقى محكومة بسياقاتها المحلية، ولهذا يجب الانتباه إلى أنه لا يمكن تعميمها أو اعتبارها قاعدة شاملة بعد، إذ لا يزال عدد كبير من المؤسسات خارج هذا المسار المتواصل المحكوم بطابعه الناشئ والديناميكي، مما يستدعي رصد وتوثيق هذه الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها وتعميم فرص الاستفادة منها.

مشاركة فعالة لشركاء المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

خلصت المناقشات إلى أن هذه الخطط ينبغي أن ترتكز على معالجة قضايا جوهرية، منها:

- **ضمان الانسجام والالتقائية والتمكين وتعزيز العمل اللائق**: تطرق المنتدى إلى أهمية معالجة قضايا رئيسية مثل البيئة، والإسكان، والعدالة المجالية، وتعزيز العمل اللائق، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد، ومعالجة الفجوات الاجتماعية لتحقيق العدالة المجالية، ورفع التحديات المرتبطة بالفقر وعدم تكافؤ الفرص، والقطاع غير المهيكل، والتضخم، والبطالة. كما شدد على ضرورة مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لضمان تنمية اقتصادية مسؤولة قائمة على حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على تقوية أدوار الفاعلين المعنيين من خلال تعزيز إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كآليات للانتصاف والحماية والنهوض ببعد حقوق الإنسان، وتعزيز إسهامات البرلمانات من خلال التمثيلية وأدوار الرقابة والتشريع، وإشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني في رسم مسار الممارسة المسؤولة للأعمال التجارية.

كما أبرز المنتدى أهمية الانخراط في تنزيل أهداف التنمية المستدامة وفق أسس التضامن والشراكة والتفاهم، خاصة بالمنطقة العربية الإفريقية، وضرورة تحسيس الأطراف المعنية بها، مع التأكيد على أن المقدرات البشرية في هذه المناطق تشكل فرصًا للنهوض بالتنمية رغم

التحديات. وفي هذا السياق، تبين أن التعبئة المجتمعية الكافية لكافة الفاعلين والشركاء، بمن فيهم الدولة والمقاولة والفرقاء الاجتماعيين، تعد أحد التحديات الرئيسية لتحقيق شروط إعمال هذه الخطط.

- **آليات دعم العمل اللائق**: تبين من خلال المنتدى أن تعزيز شروط العمل اللائق يمثل هدفًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ليس فقط بتوفير فرص التشغيل، بل كذلك بضمان حقوق العمال وظروف عمل آمنة، وأجور عادلة، وحماية اجتماعية، وحرية الانضمام إلى النقابات، والمساواة في الفرص والمعاملة.

صورة جماعية لمتدخلين في إحدى جلسات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

واتضح في هذا الباب أن آليات هذا الدعم تشمل دعم نمو اقتصادي شامل ومستدام مصحوبًا بخلق فرص عمل منتجة ولائقة، وتطوير السياسات الوطنية للتشغيل التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة (الشباب، النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة)، وتشجيع ودعم الاقتصاد المهيكل بتوفير حوافز للمقاولات في القطاع غير المهيكل وتقديم الدعم التقني والمالي، إضافة إلى توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع العمال، بمن في ذلك عمال الفلاحة، والعمال المنزليون، والعاملون لحسابهم الخاص، وتعزيز معايير العمل الدولية وتشجيع الدول على المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها.

نقاش غني في جلسات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

وفي هذا السياق، استعرض المنتدى تجارب دولية مهمة في المنطقة، كما تم التطرق إلى تحديات العمل اللائق التي يبقى أبرزها وجود الاقتصاد غير المهيكل الذي يحرم العديد من العمال من الحماية القانونية والاجتماعية، والتفاوتات في التطبيق الفعال للقانون وضعف قدرة هيئات المراقبة والعقوبات.

- **المسؤولية الاجتماعية والحكامة الشفافة**: استحضر المنتدى تزايد مسؤولية المقاولة في بناء نماذج اقتصادية أكثر إنصافًا، بحيث اتضح أن الالتزام الحقوقي للمقاولة أصبح يُقاس بقدرتها على بناء منظومة حكامة شفافة، وبانخراطها في تفعيل آليات الإبلاغ عن الانتهاكات، و**بما يمكن من** جعلها شريكًا فعالًا في بناء الثقة. كما أن هذه المسؤولية تتجسد أيضًا في حماية حقوق العاملين داخلها، وضمان مصالح الزبائن والمستهلكين، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الوفرة الاقتصادية وخلق فرص الشغل وفق مقاربة دامجة.
- **الإنصاف البيئي والعدالة المناخية**: تم التأكيد في هذا الشأن، على أهمية إدماج قضايا المناخ في السياسات الاقتصادية، ومواءمة أهداف التنمية مع الالتزامات الحقوقية. ودعا المنتدى إلى خلق فضاءات اقتصادية مندمجة تجعل من حقوق الإنسان قيمة مرجعية أساسية، وتحول التنمية المستدامة إلى غاية جوهرية. ويكمن الهدف هنا في تطوير رؤية موحدة لتحقيق نمو اقتصادي دامج لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي بين المنطقتين العربية والإفريقية على قاعدة "رابح-رابح". وقد تم إبراز دور القطاع الخاص في تعزيز الحقوق البيئية والإسكانية، مع التركيز على تبني ممارسات مستدامة وكفاءة طاقية في هذا المجال.

صورة جماعية لمتدخلين في جلسة إحدى جلسات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

- **تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وحماية حقوق الفئات الخاصة والهشة**: شددت خلاصات المنتدى على أهمية وضع حماية الأطفال في صلب السياسات العمومية المتعلقة بالمقاولة، لمواجهة تحديات مثل عمالة الأطفال والارتقاء بحقهم في التعليم والحماية الاجتماعية، وهي أوراش يمكن أن تلعب فيها المقاولة دورًا محورياً.

كما شددت الخلاصات على ضرورة ارتكاز الاقتصاد على فهم صحيح للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، من خلال أنسنة بيئة العمل بما يُمكن المرأة من تحقيق التوازن بين الحياة العائلية والمهنية. ولوحظ في هذا الشأن أن المبادرات الحالية لتكريس المساواة، رغم أهميتها، تفتقر إلى

المأسسة والتوطين الفعال، مما يتطلب تظافر الجهود لتحويلها إلى إجراءات ممأسسة تدعم اقتصاد مسؤول ومنصف للنساء، مع القيام بتغييرات في السياسات والبرامج لخلق بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة المرأة. وقد دعا المنتدى إلى تطوير سياسات داعمة لحقوق النساء والأطفال، ووضع تدابير منصفة للضحايا والفئات الهشة.

ولم تغفل المناقشات الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحديات التي يواجهونها في ظل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وضرورة إدماج منظور الإعاقة في السياسات العمومية الترابية لضمان العدالة المجالية لهم، كما استحضر المنتدى أهمية مراعاة الترابط الوثيق بين قضايا الأعمال التجارية والتحديات العالمية الكبرى، مثل النزاعات المسلحة، وأزمة المناخ، والأزمات الاقتصادية، وحتى القطاع غير المهيكل، وتزايد قيم الانطواء وسياسات الاحتراز.

واتضح في هذا الشأن أن التحدي الأساسي يتمثل في كيفية تحويل تعدد المتدخلين إلى رافعة لدمج قضايا هذه الفئات المهمشة ضمن صلب النقاش، باعتبارها التزامات قانونية وليست مجرد مبادرات إحسان، مع ضرورة تحقيق فهم عميق لموضوع المقاولة وحقوق الإنسان كمنظور شامل لمعالجة إشكالات كبرى كالهجرة والنزاعات والتغير المناخي.

- **تعزيز آليات الادماج الاقتصادي والاجتماعي:** تناول المنتدى آليات إدماج الفئات الخاصة والهشة من خلال مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتفعيل الرقابة لضمان فعالية القوانين، وتوفير بنية تحتية ملائمة، وخلق فضاءات للمواطنة موجهة للأطفال والشباب والنساء في وضعية صعبة، والتربية على قيم حقوق الإنسان في المجتمع وخاصة في العالم القروي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الهشة، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛ إضافة إلى العمل على تغيير المفاهيم الخاطئة والموروثات السلبية، وتوفير بيئة تعليمية دامجة وداعمة، وتوفير برامج تدريبية متخصصة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. كما تشمل مسؤولية المقاولة المساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، والحد من الانتهاكات وجبر أضرار الزبائن والضحايا، وتفعيل المسؤولية والمحاسبة.

المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان محطة لتبادل التجارب

في هذا السياق، تم إبراز أهمية تعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية مع التأكيد على أن التعامل مع حقوق الإنسان لا ينبغي أن يكون موحدًا أو نمطيًا، بل يجب أن يراعي خصوصية كل فاعل بحسب موقعه ووظيفته. كما دعت النقاشات الدول إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في حث المقاولات على احترام الحقوق،

من خلال منح التحفيزات وإزالة العوائق وتيسير سبل الانتصاف، وإقرار الدور المركزي للدول في توفير الحوافز وضمان الامتثال.

واستعرض المنتدى تجارب وممارسات جيدة لترسيخ حقوق الإنسان في المنظومات الاقتصادية والاجتماعية، مثل إقرار الحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والدعم الاجتماعي المباشر، ومأسسة الحوار الاجتماعي، وضمان الحق في الإضراب، وضمان مستوى معيشي لائق، والنهوض بالمفاوضات الجماعية. كما أُشير إلى أهمية إنصاف العمال، ورفع الأجور، ودعم المقاولات ومعالجة صعوباتها، وتوفير فرص للشباب والنساء في مجال ريادة الأعمال، وتنمية الأجيال الجديدة للعمل وتوفير التكوين المهني المناسب، وتقوية آلية الرصد والتتبع والمواكبة والدعم.

وخلصت المناقشات إلى أنه لضمان الاستفادة القصوى من هذه التجارب والممارسات الفضلى تقتضي المرحلة الراهنة العمل على ترصيدها وتوثيقها بدراسات ومقاربات ميدانية، كمدخل لتوفير معطيات نوعية تسهم في تبديد المخاوف وتعزيز الثقة ومخاطبة باقي الأطراف بفعالية وشفافية.

السيد المندوب رفقة ممثلي وكالات أممية

خامسًا: المبادرات الدولية للاستثمار: رافعة للتعاون والاندماج الاقتصادي والنهوض بحماية حقوق الإنسان بالمقاولات

تناولت النقاشات دور الاستثمارات الدولية في ضمان احترام المقاولات لحقوق الإنسان، مع التأكيد على الترابط الوثيق بين أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية الأممية للمقاولة وحقوق الإنسان كإطارين يكملان بعضهما البعض ويجمعهما الطابع الطوعي وتوحدهما المبادئ المعيارية الدولية الهادفة إلى تعزيز المساواة وتقليص التفاوتات. وقد برزت ضرورة استناد أهداف التنمية المستدامة إلى إطار للمؤشرات ذات الصلة بأنشطة المقاولات، بما يجعلها إطارًا داعمًا لإعمال المبادئ التوجيهية الأممية. كما شُدد على ضرورة ترسيخ دور المقاولة في مسار إعمال أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الفاعلين الآخرين، وتملكها لهذا الدور المباشر في النهوض بحقوق الإنسان.

قد اتضح في هذا الباب أن دور الاستثمارات الدولية الداعم لحقوق الانسان وجهود التنمية المستدامة يتمثل في:

- دمج بنود متعلقة بحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات ضمن اتفاقيات الاستثمار الدولية، بما في ذلك المعاهدات الثنائية، بهدف ضمان احترام الحقوق والبيئة.
- تحديد الآثار السلبية الفعلية أو المحتملة على حقوق الإنسان في الأعمال التجارية للمقاولات وسلاسل قيمها، ومنعها، والتخفيف من حدتها، والإبلاغ عنها.
- إقرار آليات المساءلة عن الأضرار الناجمة عن الاستثمار، مع مراعاة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في قراراتهم الاستثمارية.
- توفير وتسهيل سبل التعويض عن الضرر للأشخاص المتضررين من الأضرار المرتبطة بالأنشطة التجارية، ويشمل ذلك الآليات القضائية وغير القضائية.
- إيجاد توازن بين جذب الاستثمارات وقدرة الدول على التنظيم لحماية حقوق الإنسان والبيئة.
- الترويج للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، التي تشكل إطاراً مرجعياً أساسياً يركز على واجب الدول في حماية حقوق الإنسان، ومسؤولية المقاولات في احترامها، وضرورة وجود سبل إنصاف فعالة.
- الحوار والتعاون الذي يمكن أن تسهله الاتفاقيات بين المستثمرين والمقاولات والأطراف المعنية لمواجهة التحديات وتعزيز التدابير السياسية الداعمة.

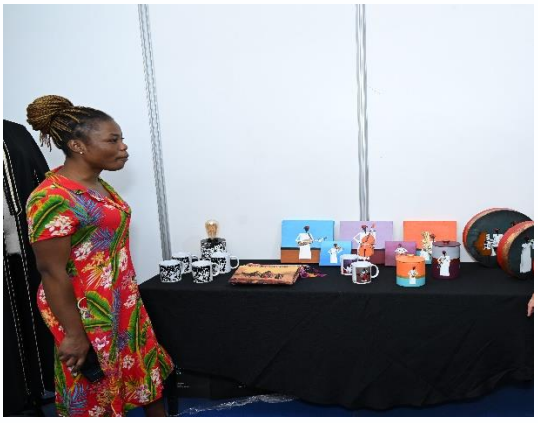

جانب من الأروقة المنظمة على هامش المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

وقد تم التأكيد على ضرورة خلق أطر للالتقائية والاتساق والتكامل في تنفيذ كل من أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان، واعتمادهما كذلك في تتبع تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتم في هذا السياق استعراض تجارب ومبادرات دولية مختلفة، بما في ذلك دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مواكبة المبادئ التوجيهية، ودور المفوضية الأوروبية في وضع مبادئ توجيهية تُستلهم في التشريعات الوطنية، ونتائج دراسة قطاعية حول احترام حقوق الإنسان في قطاع صناعة السيارات، وتجارب شركات تجارية وطنية ومتعددة الجنسيات.

سادسًا: تعزيز أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في النهوض بمجال المقاولة وحقوق الإنسان

إن الغاية من كل ما طُرح وتم تداوله في هذا الباب، تكمن في الوصول إلى رؤية شاملة، وسياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار كرامة الإنسان، وحقوق مختلف الفئات، في مقاربة مندمجة ترتكز على الإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة. لتحقيق هذه الغاية، تبين خلال المنتدى أن كافة المكونات وخاصة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجامعات، ومراكز البحث، والمؤسسات التربوية، مدعوة إلى الانخراط الجماعي من أجل تبديد التخوفات، وتعزيز الثقة، وخلق ثورة ثقافية في المجتمع، من خلال مبادرات التوطين المجتمعي والترسيخ الثقافي والالتزام القيمي والسلوكي والانخراط المدني.

وتم التأكيد في هذا الإطار، على الدور الفعال للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كآليات للحماية والوقاية والوساطة، حيث تُسهم في الحماية من الانتهاكات، والوساطة في النزاعات بين المقاولات والأطراف المتضررة، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المقاولات.

وبرز خلال النقاشات الدور المحوري للمجتمع المدني، من خلال مساهمته الفعالة في رصد الفجوات والاختلالات، والترافع من أجل تعبئة الفاعلين لتجاوزها، بالإضافة إلى مساهمته في مساءلة الفاعلين الاقتصاديين وكونه شريكًا استراتيجيًا في مراقبة التزام المقاولات بالمعايير الحقوقية والبيئية والاجتماعية، فضلا عن قدرته الاقتراحية على صياغة التوصيات والمقترحات والخطط البديلة. وقد دعا المنتدى إلى تعزيز أدوار المجتمع المدني، ولاسيما بتوفير المعلومة والشفافية له لتمكينه من أداء أدواره بفعالية، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى بناء قدراته المتخصصة في هذا المجال.

كما اتضح من المناقشات أهمية الشراكة والتكامل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال، من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية العمل المشترك بشأن المسؤولية الاجتماعية للأعمال، وتقديم المساعدة التقنية وتبادل الخبرات فيما بينها لتوحيد المقاربات.

كما سُلط الضوء خلال المنتدى على مبادرات نوعية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، في سياق تعزيز تبادل الخبرات والتجارب على المستوى الإقليمي.

شخصيات وضيوف يتابعون فعاليات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

سابعًا: من الحوارات إلى الالتزامات والتوجهات:

أجمع المشاركون على أن حقوق الإنسان لم تعد مجرد قضايا ثانوية في مسيرة التنمية، بل أصبحت شروطًا أساسية لا غنى عنها لبناء اقتصاد تنافسي، مستدام، ومنصف في المنطقة العربية والإفريقية.

كما أكد المنتدى على أن حقوق الإنسان لا تشكل "عبئًا" محتملًا بل رافعة اقتصادية وتنموية حقيقية. فإدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية لا يعزز العدالة الاجتماعية فحسب، بل يحد أيضًا من الإقصاء والتمييز، ويفتح آفاقًا لخلق فرص متساوية للجميع، خاصة في المناطق المهمشة. وبالتالي، لم تعد الحقوق مجرد التزامات، بل هي شرط أساسي لجذب الاستثمارات وبناء الثقة في بيئة الأعمال .

جانب من الورشات المنظمة في المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

في هذا السياق، برزت العدالة والإنصاف كبنية تحتية خفية للتنمية، إذ تلعب دورًا حاسمًا في حماية الحقوق، وضمان الشفافية، وتمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى رأسهم المقاولات والفرقاء الاجتماعيين. وبالمقابل تبين أن غياب العدالة والانصاف يؤدي إلى هشاشة اقتصادية واجتماعية، بينما وجودهما يعزز الشرعية والثقة، والابتكار، ويجذب الاستثمار.

لتحقيق كل ذلك، دعا المنتدى إلى اعتماد "المزيج الذكي" الذي يجمع بين الإجراءات الطوعية والتشريعية والمؤسساتية، أخذا بعين الاعتبار تجارب دولية ناجحة وممارسات فضلى على صعيد العدالة المناخية وحقوق الإنسان وإقرار المساواة ومكافحة التمييز وتكافؤ الفرص والعمل اللائق والاستثمار التضامني، وكذلك إصلاحات بعض الدول التي اعتمدت الرقمنة والوساطة القضائية لتسريع الخدمات العدلية.

كما شدد المنتدى على أهمية تحقيق العدالة الاقتصادية الشاملة، مؤكدًا على ضرورة تمكين الجميع من الوصول إلى العدالة، خاصة الفئات الهشة، والنساء، والشباب، والمقاولات غير المهيكلة، مبرزا أن هذه العدالة الشاملة تتطلب اعتماد إصلاحات مؤسساتية، وتوفير خدمات قانونية تركز على المستخدم، وبناء شراكات متعددة الأطراف.

وفي سبيل ترجمة هذه الرؤى إلى واقع ملموس، دعا المنتدى إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، ومن المبادئ إلى السياسات الملزمة. وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا عبر ربط الاستثمارات والصفقات العمومية بواجب احترام حقوق الإنسان، وبناء اقتصادات بديلة أكثر عدالة واستدامة، قادرة على معالجة

التفاوتات وتحقيق الإنصاف والمساواة، وتعزيز دور العدالة كعنصر مركزي في الحكامة، وخلق جسور التعاون والحوار بين الفاعلين وتمكين المجتمع المدني من آليات الرصد والتتبع.

وقد اتضح في هذا الشأن أن بناء اقتصاد تنافسي وعادل في المنطقة العربية والإفريقية يمر حتمًا عبر ترسيخ حقوق الإنسان، وتحديث أنظمة العدالة، واعتماد مقاربات تنموية شاملة تعالج التفاوتات الاجتماعية والمجالية، بما يضمن الشفافية، والإنصاف، ويؤمن الاستقرار على المدى البعيد.

السيد المندوب يختتم أشغال المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان

مـــــــلاحـــــــق

الورقة التواصلية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

DÉLÉGATION INTERMINISTÉRIELLE AUX DROITS DE L'HOMME
INTERMINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAIN RIGHTS

Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco

وزارة العدل

Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Kingdom of Morocco
MINISTRY OF JUSTICE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
MINISTÈRE DE L'INCLUSION ÉCONOMIQUE
DE LA PETITE ENTREPRISE, DE L'EMPLOI ET DES COMPÉTENCES
MINISTRY OF ECONOMIC INCLUSION
SMALL BUSINESS, EMPLOYMENT AND SKILLS

يونيسف لكل طفل

PNUD

UNFPA

المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"

"ⵜⴰⵎⴰⵡⵍⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵔⴰⵡⵉⵏ"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان

ⵣ ⵡⵓⵔⵔⴰⵡ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵉⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵔⵔⴰⵡⵉⵏ

مراكش
ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ

24 و 25
24 ⴷ 25
يونيو
ⵢⵓⵏⵢⵓ
2025

الورقة التصورية

الشركاء:

نقطة الاتصال الوطنية
من أجل سلوك مسؤول للشركات
المغرب

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ANDA
al omrane
مجموعة بريد المغرب
Crédit Agricole du Maroc
UN ENGAGEMENT DURABLE
ANP
Agence Nationale des Ports
MAP
AGENCE MAROCAINE DE PRESSE

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكدال – الرباط. 04/05/06 | +212 5 37 37 27 06

www didh.gov.ma

الورقة التصورية

الجهة المنظمة:

- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان – المملكة المغربية

الشركاء المنظمون:

- وزارة العدل
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان

السياق العام:

تتطلب التنمية المستدامة والشاملة للمنطقة العربية الإفريقية جعل المقاولة في صلب التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وبالخصوص ما يتعلق بالإدماج المهني والاجتماعي، والتقدم الاقتصادي المستدام، والاندماج الإقليمي، حيث تعتبر المقاولة، فاعلاً محوريًا في تفعيل حق الأفراد في التنمية بهذه المنطقة.

وقد التزمت بلدان المنطقة العربية الإفريقية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع ذي الصلة بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة، وهي الأهداف التي تعزز، بشكل خاص، مكانة المقاولة كرافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتواجه بلدان المنطقة العربية الإفريقية عقبات شتى في مسار تحقيق التنمية المستدامة، من أبرزها التغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية والأمنية، والارتهان القوي لاقتصاداتها بالقطاع المعدني، ومحدودية التجارة البينية والتمويل والاستثمارات في البنيات التحتية، وصعوبات في التكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي.

وفي المقابل، تزخر المنطقة بمؤهلات تنموية هامة، من بينها البنية السكانية الشابة، ووفرة الموارد الطبيعية والطاقية، والأسواق الواعدة، وكذا الجاذبية للاستثمار.

وفي هذا السياق، تضطلع المقاولة بدور محوري في الاستثمار وخلق الثروة، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تعد فضاء لتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق بالمساواة في الولوج للحق في الشغل، وتحسين ظروف العمل، والمساهمة في خلق القيمة المضافة، وتعزيز الحقوق التضامنية، فضلا عن تأمين جودة وسلامة السلع والخدمات.

ويبقى التحدي الأساسي هو تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية وحاجيات المقاولة وبين الالتزامات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، من خلال تدبير الانتهاكات والتجاوزات، والمخاطر وكذا الوقع السلبي الذي قد يترتب عن الأنشطة التجارية، وضمان التنافسية والنمو والاستدامة لدى المقاولات.

ولرفع هذا التحدي، أضحى من اللازم تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية، خاصة من خلال وضع التشريعات والسياسات والبرامج العمومية، وتقوية الولوج الفعلي لآليات الإنصاف، فضلا عن النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، من خلال تشجيعها على اعتماد مبدأ العناية الواجبة وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وتقاسم ممارساتها الفضلى في هذا المجال، وكذا تدليل العقبات التي تعترض تنافسية واستدامة هذه المقاولات.

وفي هذا السياق، تمخض عن الدينامية الدولية في هذا المجال، اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تعد إطاراً مرجعياً لتكريس أنشطة تجارية مسؤولة لرفع هذه الرهانات، إحداث منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وكذا الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية. ويندرج ضمن هذه الدينامية تنظيم نقاشات دولية و إقليمية، بما يعزز تقاسم التجارب والمبادرات ذات الصلة، حيث تم، على الصعيد الإقليمي، مأسسة اللقاء الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان منذ سنة 2022، وتنظيم الحوار العربي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في البلدان العربية، بالدوحة بقطر في أكتوبر 2024.

واستحضارا لمختلف هذه الديناميات، تحتضن المملكة المغربية المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يومي 24 و25 يونيو 2025، بهدف خلق فضاء للحوار وتبادل الآراء، وإطلاق مبادرات مشتركة لتعزيز حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية على المستوى الإقليمي.

وسيمكن هذا المنتدى من تسليط الضوء على دور الدول في احترام حقوق الإنسان بالقطاع الخاص، وتكريس الشراكة والتعاون بين الدول العربية والإفريقية لمواجهة التحديات المشتركة. كما سيمكن من تطوير التنسيق الإقليمي بشأن المساهمة في المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالمقاولة وحقوق الإنسان.

الهدف العام للمنتدى :

يهدف المنتدى إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية.

الأهداف الخاصة للمنتدى :

يرمي المنتدى إلى:

- تقوية التعاون الإقليمي وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين الدول الإفريقية والعربية، والدروس المستخلصة من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

- النهوض برؤية موحدة لنمو وإدماج اقتصادي يراعي حماية حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية مستدامة؛

- تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

- تكريس حقوق الإنسان في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية والإفريقية، وتكثيف التعاون بين المقاولات والدول للاستجابة للرهانات الخاصة بهذه المنطقة في السياق الاقتصادي الدولي الصعب.

مجريات المنتدى :

تتميز أشغال هذا المنتدى بجلسات افتتاحية وتأطيرية ستعرف تقديم مداخلات شخصيات ومسؤولين رفيعي المستوى يمثلون دول المنطقة ومنظمات دولية وإقليمية، سيسلطون الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وستركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما ستتناول أشغال المنتدى الإقليمي المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاستثمار والتعاون الاقتصادي ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية.

وسيسلط المنتدى الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية. وفي هذا الشأن، فإن وضعية الأجراء والنهوض بشروط العمل اللائق، تشكل ركنا أساسيا للسلوك المسؤول للمقاولة. ولهذه الغاية سيتقاسم المشاركون في المنتدى التجارب والممارسات الفضلى، وكذا التحديات المرتبطة بإعمال الحق في العمل بالمقاولة بدول المنطقة. ويتعلق الأمر أساساً بتقوية آليات الحوار الاجتماعي الثلاثي، باعتباره مدخلاً رئيسياً لتكريس الحق في المشاركة والتشاور واتخاذ القرار بخصوص قضايا أساسية، على غرار الحماية الاجتماعية والقضاء على كل أشكال العمل الجبري وعمل الأطفال والتمييز في مجال الشغل.

وسيتداول المنتدى حول المبادرات والممارسات الفضلى التي تعتمدها المقاولات في مجال احترام حقوق الإنسان بالمنطقة العربية الإفريقية والتحديات المرتبطة بتأمين التوازن بين احترام حقوق الإنسان وضمان الاستدامة والتنافسية الاقتصادية للمقاولة.

تنظيم أروقة المقاولات والمؤسسات على هامش أشغال المنتدى :

سيخصص المنتدى الإقليمي فضاء للعرض الخاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي كل من الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

المشاركون والمشاركات (حوالي 300 شخص) :

- ممثلون عن حكومات الدول العربية والإفريقية؛
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- المنظمات الدولية والإقليمية؛
- المقاولات العمومية والخاصة؛
- المنظمات المهنية والنقابية؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- الباحثون والجامعيون والخبراء.

الترتيبات التنظيمية :

- **التاريخ :** 24 و 25 يونيو 2025
- **المكان :** مراكش - المملكة المغربية
- **لغات العمل :**
  العربية - الفرنسية - الإنجليزية
  (الترجمة الفورية متوفرة)
- **صيغة المنتدى :** حضوري

المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان

24 و25 يونيو 2025 | مراكش

www didh.gov.ma

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكدال - الرباط. 04/05/06 | 06 27 37 37 5 212+

المملكة المغربية، مراكش، 24 و25 يونيو 2025

البـرنامج

المـنـدوبـيـة الـوزاريـــة
المكلفة بحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵉⵏⵢⵉⵡⵍⵏ ⵅⵔ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵓⵎⵔⴰⵔ
DÉLÉGATION INTERMINISTÉRIELLE AUX DROITS DE L'HOMME
INTERMINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAIN RIGHTS

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco

وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⴷⵎⵉ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍⵏ ⴰⵎⵣⵣⵢⴰⵏ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵎⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ
MINISTÈRE DE L'INCLUSION ÉCONOMIQUE
DE LA PETITE ENTREPRISE, DE L'EMPLOI ET DES COMPÉTENCES
MINISTRY OF ECONOMIC INCLUSION
SMALL BUSINESS, EMPLOYMENT AND SKILLS

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵡⴰⵍⵏ ⵅⵔ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵓⵎⵔⴰⵔ
Conseil national des droits de l'Homme

المملكة المغربية
وزارة العدل
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Kingdom of Morocco
MINISTRY OF JUSTICE

يونيسف لكل طفل

PNUD

UNFPA

المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"

ⴰⵙⵜⵓⵔ ⴰⵖⵔⴱⵉ ⴰⴼⵔⵉⵇⵉ
"ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵣⵣⵓⵅⵓⵍ ⵏ ⵓⵎⵔⴰⵔ"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان

ⵣ ⵓⵔⵓⵓⵓⵎ ⴰⵔⵏⴰⵍ ⴰⵔⵜⴰⵅ ⵣ ⵜⴰⵎⵔⵓⵜ ⵜⴰⵔⴰⵓⵉⵜ ⵓ ⵣⵅⵓⵅⵉⵍ ⵏ ⵓⵎⵔⴰⵔ

مراكش
ⵎⵔⵕⵓⵛ
24 و 25
24 ⴷ 25
يونيو
ⵢⵓⵏⵢⵓ
2025

البـــرنـــامج

الشركاء:

نقطة الاتصال الوطنية
من أجل سلوك مسؤول للشركات
المغرب

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

www didh.gov.ma

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكدال – الرباط. 04/05/06 | +212 5 37 37 27 06

الثلاثاء 24 يونيو 2025

10h00 - 09h30 استقبال وتسجيل المشاركين والمشاركات / ضيافة ترحيبية

10h30 - 10h00 افتتاح أروقة المنتدى

11h30 - 10h30 الجلسة الافتتاحية

السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان – المملكة المغربية

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل– المملكة المغربية

السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات – المملكة المغربية

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية – المملكة المغربية

السيدة جان موونواوزا سينديزا (Mme. Jean Muonaowauza Sendeza) وزيرة النوع الاجتماعي والتنمية المجتمعية والرفاه الاجتماعي – جمهورية مالاوي

السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان – المملكة المغربية ورئيسة التحالف العالمي لحقوق الإنسان (GANHRI) (كلمة مسجلة)

السيد سلطان بن حسن الجمل، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

السيد سيد أحمد أعلي بنان، المفوض المكلف بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني – موريتانيا

السيد عبد الله الدردري، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كلمة مسجلة)

السيدة كارلا حداد مردیني (H.E Carla Haddad Mardini)، مديرة جمع التبرعات والشراكات الخاصة في اليونيسف (كلمة مسجلة)

13h30 - 12h00

الجلسة رفيعة المستوى:
مداخلات الوزراء وكبار مسؤولي المنظمات الدولية

سيُبرز الوزراء وكبار مسؤولي المنظمات الدولية أهمية قيام بلدان المنطقة العربية والإفريقية ببناء تنمية اقتصادية تحترم حقوق الإنسان وتتأسس على الاستدامة، كما سيتناولون التحديات الكبرى التي تواجهها هذه البلدان لترسيخ هذا النوع من التنمية.

المتدخلون :

السيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها - المملكة المغربية

السيد السفير عمر زنيبر، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف (كلمة مسجلة)

السيد داميلولا صنداي أولاووي (Damilola Sunday Olawuyi)، عضو الفريق العامل المعني بالأعمال وحقوق الإنسان / أستاذ كرسي اليونسكو في القانون البيئي والتنمية المستدامة، جامعة حمد بن خليفة - قطر

السيدة إيلاريا كارنيفيلي (Mme. Ilaria Carnevali) الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب

السيدة لورا بيل (Mme. Laura Bill) ممثلة اليونيسف بالمغرب

السيدة ماريل ساندر (Marielle Sander) ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب

السيدة مريم أوشن النصيري، رئيسة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب

السيد سوريا ديفا (M. Surya Deva) المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية (كلمة مسجلة)

تسيير الجلسة : السيدة خديجة إحسان

14h30 - 13h00 استراحة غداء

الجلسة الأولى:
الشروط والمقومات الوطنية لإعمال المبادئ المتعلقة بالمقاولة وحقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية والإفريقية

16h30 - 14h30

الهدف : ستسلط بلدان من المنطقة العربية والإفريقية الضوء على المقومات الوطنية التي ساهمت في تعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة المقاولات، والتي تُعد مكتسبات تيسر احترام المقاولات لهذه الحقوق. ويتعلق الأمر بالأطر القانونية والمؤسساتية الوطنية، واعتماد وإعمال المعايير والمبادرات الدولية، والانخراط في الديناميات الإقليمية والثنائية.

تسيير الجلسة:

السيدة فيكتوريا دي ميلو (Mme. Victoria de Mello) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إفريقيا.

المتدخلون :

السيد داميلولا صنداي أولاووي (M. Damilola Sunday Olawuyi) عضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والمقاولة / أستاذ كرسي اليونسكو في قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة حمد بن خليفة، قطر

السيد ليفيو ساراندريا (M. Livio Sarandrea)، مستشار دولي للأعمال وحقوق الإنسان – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد محمد عادي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان - المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، المغرب

السيد نغان ندور (M. Ngane Ndour) ، مدير حقوق الإنسان – وزارة العدل – السنغال

السيدة ماري نارتي (Mme. Mary Nartey) ، مديرة حقوق الإنسان – لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية – غانا

السيدة أم الخير عطية (Mme. Oumalkheir Attia Weiss) ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – جيبوتي

السيدة بوادومدي أوكوه (Mme. Pwadumdi Okoh)، نائبة مدير الشؤون القانونية / منسقة ملف الأعمال وحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نيجيريا

الأربعاء 25 يونيو 2025

10h30 - 09h30

الجلسة الثانية :
مبادرات وأجندات التنمية والاندماج الاقتصادي ودورها في النهوض بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاولة وحقوق الإنسان

تنظم الجلسة عبر ثلاث ورشات عمل بالتوازي على النحو التالي :

الورشة 1:
أهداف التنمية المستدامة وترابطها مع المبادئ المتعلقة بالمقاولة وحقوق الإنسان

الهدف :

سيُبرز خبراء المنظمات الدولية وممثلو الدول والمؤسسات أهمية الترابط بين أهداف التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان في السياق الاقتصادي، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف والمقاصد ذات الصلة.

تسيير الورشة :

السيد منير بن صالح، خبير في مجال حقوق الإنسان، المغرب

المتدخلون :

السيد محمد الهاشيمي، مدير الدراسات والبحوث والتوثيق، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب

السيدة موهيبا ووندو بيكينا (Muhiba Wondu Bekena) وزارة العدل، إثيوبيا

السيد عبد السلام الناده، مدير التخطيط، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب

الدكتورة ولاء جاد الكريم، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مصر

السيدة نايفة منور تركي الزبن، عضو في المركز الوطني لحقوق الإنسان، الأردن

السيد جيمس موينداا (M. James Mwenda) نائب مدير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ، كينيا

السيدة خلود الخطيب ، المديرة التنفيذية لمنظمة لودر- LOUDER

الورشة 2:
المبادرات الدولية للاستثمار، رافعة للتعاون والاندماج الاقتصادي والنهوض بحماية حقوق الإنسان بالمقاولات

الهدف :

سيُبرز المشاركون المبادرات الاستثمارية الدولية والإقليمية ودورها في تعزيز التعاون والاندماج الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان بالمقاولات.

تسيير الورشة :

السيد عبد الرزاق روان، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

المتدخلون :

السيد محمد لطفي، مدير المفوضية المصرية للحقوق والحريات، مصر

السيد عبد المجيد نادري، رئيس قسم التعاون الدولي والشراكات، وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، المغرب

السيد عبدي جبريل، مفوض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان - إثيوبيا

السيدة روث جيتوباي (Mme. Ruth Getobai) عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كينيا

الورشة 3:
مبادرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في مجال احترام حقوق الإنسان من قبل المقاولات وتأثيرها على المنطقة العربية الإفريقية

الهدف :

سيحلل المشاركون تجربة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الترويج لمبادئها التوجيهية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات، خاصة عبر نقاط الاتصال الوطنية.

تسيير الورشة :

السيدة أسية بن سعد، نقطة الاتصال الوطنية من أجل سلوك مسؤول للشركات، المغرب

المتدخلون :

السيدة لينا ديسينغ (Lena Diesing)، مركز السلوك المسؤول في الأعمال، المسؤول عن السياسات - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

السيد بول هنري بريسيت (M. Paul-Henry Presset) رئيس قسم التجارة - مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمغرب

السيد جيتوراني مبايهوندا روا أبيل (M. Djétourané Mbaihoundaroua Abel)، رئاسة وزراء تشاد

السيدة محاسن غرمول، نقطة الاتصال الوطنية من أجل سلوك مسؤول للشركات، المغرب

السيدة بشرى دردي، مسؤولة لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتنوع ولجنة الأخلاقيات والحكامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)

السيد سمير مخروط، المنسق الوطني لمشروع العناية الواجبة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

11h30 - 10h30

الجلسة الثالثة :
البيئة والإسكان والعدالة المجالية

الهدف : تركز الجلسة على دور المقاولة في حماية الحقوق البيئية والإسهام في إعمال الحق في السكن والنهوض بالعدالة المجالية وتنمية البعد الترابي لحقوق الإنسان.

تسيير الجلسة:
السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، المغرب

المتدخلون :

السيد عبد القادر أجير، رئيس قسم الشؤون القانونية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، المغرب

السيد زهوان شاكر، مدير عام لشركة العمران، مراكش آسفي

السيدة شرفات أفيلال، عضوة اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)

السيد أحمد آيت إبراهيم، خبير متخصص في قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، المغرب

السيدة أولغا نيلوفا (Mme. Olga Nilova) متخصصة في قضايا الأعمال وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

12h00 – 11h30 استراحة شاي

13h30 - 12h00

الجلسة الرابعة :
المقاولة ككيان سوسيو-اقتصادي معني بتعزيز حقوق الإنسان

الهدف : ستقدم دول المنطقة العربية-الإفريقية والشركاء الاجتماعيون تجاربهم ويتبادلون الآراء والأفكار حول تحديات تطبيق مبادئ قانون الشغل داخل المقاولات، خاصة من خلال إنشاء وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي الثلاثي بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني، كعنصر ضروري للمشاركة والتشاور واتخاذ القرار في قضايا محورية كالقضاء على العمل القسري أو الإجباري، وعمل الأطفال، والتمييز في التشغيل والمهنة، والحماية الاجتماعية.

تسيير الجلسة:

السيد فيليبو دي كاربينيا (M. Filippo di Carpegna) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المتدخلون :

السيد عزيز بوسلخن، برلماني، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) في مجلس المستشارين، المغرب

السيدة بواليا سلامو (Mme. Bwalya Salamu) - كبير المستشارين، القانون الدولي والاتفاقيات - وزارة العدل - زامبيا

السيد حاتم ديدو، المدير الإقليمي للإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بتطوان

السيد سيد علي حسن، غرفة التجارة، جيبوتي

السيد حمد ماجد المرزوقي (Hamad Majid Al-Marzouqi) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قطر

السيدة منى العلمي، مديرة الموارد البشرية، إيكيا (IKEA)

15h00 - 13h30 استراحة غداء

16h30 - 15h00 **الجلسة الخامسة :**
المقاولة وحقوق الإنسان في المنطقة العربية-الإفريقية:
تحديات التوفيق بين احترام حقوق الإنسان والتنافسية الاقتصادية

تنظم الجلسة عبر أربع ورشات عمل بالتوازي على النحو التالي :

الورشة 4 : تعزيز شروط العمل اللائق

تسيير الورشة :

السيدة أنجيلي فلور غارسيا نوكي (Mme. Angeli Fleur Garcia Nuque)
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - الفلبين، التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)

المتدخلون :

السيد رسول ولد الخلي، نائب مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ، موريتانيا

السيد رشيد أمنصور، المدير الجهوي، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، مراكش آسفي

السيدة بهيجة الصميدي، قسم الشؤون القانونية والمعايير الدولية، الإيسيسكو

السيد حسين إحناش، رئيس مصلحة تأثير السياسات الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب

السيدة سارة مصطفى كامل - مسؤولة برنامج Gulf Sustain، معهد حقوق الإنسان والأعمال (IHRB)

الورشة 5 : المساواة بين الجنسين وعدم التمييز

تسيير الورشة :

السيدة رانيا قبايلي (Mme. Ranya Kbayli) هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، المغرب

المتدخلون :

السيدة جان موونواوزا سينديزا (Mme. Jean Muonaowauza Sendeza)، وزيرة النوع الاجتماعي والتنمية المجتمعية والرفاه الاجتماعي، مالاوي

السيد عبد الرفيع حمضي، مدير حماية حقوق الإنسان والرصد، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب

السيدة بديعة بيطار، رئيسة فرع جمعية النساء المقاولات بجهة مراكش-آسفي، المغرب

السيدة ريم صيام، عضوة مجلس الإدارة، الاتحاد العالمي لغرف التجارة (ICC)

السيدة رشيدة بوزيت المرنيسي، رئيسة الجمعية المهنية للمقاولة النسائية بالمغرب

الورشة 6 : إدماج الفئات الهشة

تسيير الورشة :

السيد هيغو شاربيت (M. Hugo Charbi) منظمة اليونيسف، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المتدخلون :

السيدة مالدو كابو (Mme. Maldou Kabo) نائبة مدير حقوق الإنسان،
وزارة العدل وحقوق الإنسان ، تشاد

السيدة هانا فوستر (Mme. Hanna Foster) المديرة التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان

السيد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان

السيدة فاطمة الزهراء بوتدرين، رئيسة التعاونية "تامو آيت أورير"، المغرب

السيدة ربيعة صالحي، الكاتبة العامة لاتحاد سيدات الأعمال والمهن -BPW، المغرب

الورشة 7 : الحكامة الجيدة والشفافية

تسيير الورشة :

السيد محمد عياط، عضو اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري

المتدخلون :

السيد ربيع العبيد العمراني، رئيس قسم، مديرية المقاولات العمومية والخوصصة، وزارة الاقتصاد والمالية

السيد نوفل ولد المهدي، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

السيد نزار توهامي شاهدي، محلل سياسات، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

السيد شفو أمى لاهيرو (CHEFFOU Ouma-Lahérou) وزارة العدل، النيجر

السيد دجيتوراني مبايهوندروى أبيل (M. Djétourané Mbaihoundaroua Abel)، رئاسة الوزراء - تشاد

السيدة نعيمة أكوري، رئيسة قسم الشهادات، المعهد المغربي للتقييس (IMANOR) - المغرب

السيدة عائشة الدويهي، رئيسة المرصد الدولي للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، جنيف

17h00 - 16h30 استراحة شاي

17h30 - 17h00 **الخلاصات واختتام أشغال المنتدى**

السيد محمد الحبيب بلكوش
المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المملكة المغربية

المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"

ⴰⵙⵜⵓⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵣⵓⵣⵣ
"ⵜⴰⵎⵓⵔⵜⵜ ⴷ ⵜⵣⵡⵓⵣⴰ ⵏ ⵓⵣⵔⴰⵡ"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان

ⵜ ⵡⵎⵓⵡⵓⵙⵙ ⴰⵎⵏⴰⵢ ⴰⵎⵜⴰⵔ ⵜ ⵜⴷⴰⵎⵓ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵓ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⵓⵔⵓⵙ ⵙ ⵜⵣⵡⵓⵣⴰ ⵏ ⵓⵣⵔⴰⵡ

مراكش
ⵎⵔⵕⴰⵛ

24 و 25
24 ⴷ 25
يونيو
ⵢⵓⵏⵢⵓ
2025

www didh.gov.ma

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكدال - الرباط. 04/05/06 | 06 27 37 37 5 212+

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
DÉLÉGATION INTERMINISTÉRIELLE AUX DROITS DE L'HOMME
INTERMINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAIN RIGHTS
Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Kingdom of Morocco
MINISTRY OF JUSTICE
UNFPA
المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"
من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول
يراعي حقوق الإنسان
مراكش
24 و 25
24 ∧ 25
يونيو
2025
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكدال – الرباط، 04/05/06 | +212 5 37 37 27 06
www didh.gov.ma

الشركاء

المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق الإنسان
DÉLÉGATION INTERMINISTÉRIELLE AUX DROITS DE L'HOMME
INTERMINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAIN RIGHTS
Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco

MINISTÈRE DE L'INCLUSION ÉCONOMIQUE
DE LA PETITE ENTREPRISE, DE L'EMPLOI ET DES COMPÉTENCES
MINISTRY OF ECONOMIC INCLUSION
SMALL BUSINESS, EMPLOYMENT AND SKILLS

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Kingdom of Morocco
MINISTRY OF JUSTICE

يونيسف
لكل طفل

PNUD

UNFPA

NATIONAL CONTACT POINT FOR
RESPONSIBLE BUSINESS CONDUCT
MOROCCO

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

CREDIT
AGRICOLE
DU MAROC
UN ENGAGEMENT DURABLE

ANP
الوكالة الوطنية للموانئ
Agence Nationale des Ports

MAP

ANDA

GROUPE
al omrane